منهج البحث الاجتماعى

للأســـتاذ إميل دوركايم

(تتمة ما نشر فى العدد الماضى)

ثانيا – أبواب علم الاجتماع : العلوم الاجتماعية الجزئية

يميز كونت فى علم الاجتماع بين قسمين : الاجتماع الاستقرارى والاجتماع الديناميكى (التطورى) . ويدرس الاجتماع الاستقرارى statique المجتمع من حيث هو ثابت فى وقت معين من حياته ، ويبحث عن قوانين توازن المجتمعات ؛ فإن الأفراد يحيون فى كل لحظة حياة معينة ، وتقوم بينهم علاقات معينة تكفل التماسك الاجتماعى . ويجب أن يكون هناك نوع من العلاقات المحددة بين جميع مظاهر الحضارة المختلفة فى كل وقت ، بمعنى أن حالة معينة من العلم مثلاً يتصل بها حالات معينة من الدين والأخلاق والفن والصناعة وما إلى ذلك ؛ فالاجتماع الاستقرارى إذن يبين هذه العلاقات والروابط التى يقوم عليها التماسك الاجتماعى . أما الاجتماع التطورى dynamiques فإنه يدرس المجتمع فى تطوره ويبحث عن قوانين ذلك التطور . ويرى كونت أن هناك قانوناً واحداً للتطور هو « قانون الحالات الثلاث Lois de trois états » ، تمر الإنسانية بمراحلها في تطورها ؛ والإنسانية تتطور دائماً . وهذه المراحل أو الحالات هى : المرحلة اللاهوتية ، فالمرحلة الميتافيزيقية ، فمرحلة العلوم الوضعية . ولما كان علم الاجتماع أعقد العلوم الوضعية كلها فإنه يتناول ، لا مشكلة واحدة فحسب ، بل مشاكل ومسائل مختلفة ومتعددة بتعدد مظاهر الحياة الاجتماعية . فهناك إذن فروع لعلم الاجتماع ، أو علوم اجتماعية جزئية بمقدار تلك المظاهر المختلفة للظاهرات الاجتماعية التى لم تحص بعد . ويرى دوركايم أن من سبق الوقت أن نضع تصنيفاً منهجياً للظاهرات الاجتماعية لتعقدها وتعددها ، ولكن من الممكن ، فى نظره ، أن نبين بشكل ما الأقسام الرئيسية التى ينقسم إليها علم الاجتماع

إن أول ما يتوجه إليه نظر الاجتماعى هو المجتمع من ناحيته المظهرية ، فيظهر له أنه تكون من كتلة من السكان لها عدد معين وكثافة معينة ، وتسكن أرضاً معينة تتوزع عليها بشكل معين ، وتربطه بما حوله من المجتمعات علاقات وصلات وروابط معينة ، وفيه طرق مواصلات تفرضها طبيعة الأرض ، وهكذا . ولا شك أن ذلك كله من العوامل العامة التى لها أثرها فى الحياة الاجتماعية ، بل إنها أساس تلك الحياة . فكما أن الحياة النفسية فى الفرد تتغير تبعاً للبناء التشريحى للمخ ، كذلك تختلف الظاهرات الاجتماعية حسب اختلاف البناء الاجتماعى . فلا بد إذن من وجود علم اجتماعى يكون بمثابة علم التشريح ، ويدرس التكوين المادى الخارجى للمجتمع . هذا العلم هو ما يسميه دوركايم « بالمورفولوجيا الاجتماعية » (أو علم تركيب المجتمع) La morphologie sociale ولا تصف المورفولوجيا الاجتماعية المجتمع وتركيبه فحسب ، بل تحاول تفسير ما تراه ، فتفسر مثلاً سبب تجمع السكان فى موضع دون آخر ، وهل التجمع يكون فى المدن أكثر منه فى الريف أو العكس وسبب ذلك ، وتبين سبب نشأة المدن الكبرى وهكذا . فهى أشبه شيء بالجغرافية البشرية ... وواضح من ذلك أن هذا العلم الجزئى يعالج بدون موضوعات ومشاكل مختلفة ومتعددة

ولئن كانت المورفولوجيا الاجتماعية تدرس الهيكل المادى الخارجى للحياة الاجتماعية ، فإن هناك علماً آخر يدرس هذه الحياة نفسها ، وهو ما يسمى بعلم الوظائف الاجتماعية (أو النظم الاجتماعية) la physiologie sociale ، وهذا العلم معقد أيضاً أشد تعقيد ومركب من عدة علوم جزئية مختلفة

فهناك أولا المعتقدات والنظم والشعائر الدينية . والدين ظاهرة اجتماعية لا يمكن أن تتمثل إلا فى مجتمع ، وتدعمه جماعة أو هيئة لها أصول ومراسيم تسير عليها دائماً ؛ وهذه الهيئة هى الكنيسة فى أوربا . وكثيراً ما يتدخل الدين فى السياسة ويتصل اتصالاً قوياً بالسلطة السياسية . والدين — ويدخل فى ذلك الخرافات والأساطير وما شابهها عند البدائيين — سيطرة قوية على النفوس ، ولا بد للمجتمع أن يحترمه ويخضع له . ويرى دوركايم أن دراسة الدين هى أهم ناحية فى دراسة المجتمع ، وهى تكون مايسمى بالاجتماع الدينى La sociologie relegieuse. ثم هناك الأخلاق والعادات ، وهى أيضاً ظاهرة اجتماعية هامة ، فلا يمكن تصور إنسان أخلاقي يحيا وحده ، إنما تنشأ الأخلاق من اتصال الناس وتتعلق بمعاملات بعضهم لبعض فى المجتمعات ؛

وفرع علم الاجتماع الذى يدرس الأخلاق هو الاجتماع الأخلاق sociologie morale . ويتصل بالاجتماع الأخلاقي فرع آخر هو الاجتماع القانونى sociologie juridique ، وهو يدرس النظم التشريعية ، والقانون الذى يتصل أشد الاتصال بالحياة الاجتماعية وينظمها ، ويحدد أفراد المجتمع . وهناك أيضاً النظم ويدرسها الاجتماع الاقتصادى sociologie économique ، وهو يبحث كل ما يتعلق بالإنتاج والمبادلة والثروات والتوزيع . هذه هى الفروع الرئيسية ؛ ولكن هناك علمين جزئيين آخرين هما الاجتماع اللغوى sociologie linguistique الذى يدرس اللغة من حيث هى ظاهرة اجتماعية تعتمد في وجودها على وجود مجتمع ما بين أفراده معاملات وصلات ، ومن حيث هى تحمل خصائص المجتمع الذى توجد فيه ، بحيث يمكن الاستدلال من اقتراب اللغات على اقتراب الشعوب . ثم أخيراً هناك الاجتماع الجمالى sociologie esthétique ، وهو يدرس أعمال الفن ؛ فإن الفنان — شاعراً كان أو خطيباً أو مثالاً أو نقاشاً — يظهر ذاتية مجتمعه الخاصة فى أعماله ، فهو يستمد معانيه الفنية من البيئة الاجتماعية في عصر معين فيعبر عنها ويخاطب بها أناساً غيره ، مما لا يتيسر إلا فى مجتمع

وقد دُرست بعض هذه الأبواب من قَبل دوركايم وخاصة الظاهرات الاقتصادية التى كانت تدرس تحت اسم « الاقتصاد السياسى Economie Politique ولكن هذا العلم كان يهتم بما يجب أن يكون أكثر من اهتمامه بما كان أو بما هو كائن . ولا ينظر الاقتصاديون إلى الحقائق الاقتصادية نظرة العلماء إلى الحقائق العلمية الفيزيقية مثلاً ؛ ولذلك لا يرون ضرورة دراستها دراسة نظرية قبل محاولة الإصلاح . ثم إنهم يظنون أن الناحية الاقتصادية بعيدة كل البعد عن بقية نواحى الحياة الاجتماعية أو أنها مستقلة بذاتها ، بينما يرى دوركايم أننا لا يمكننا تفسير الظاهرات الاقتصادية إذا لم نعتمد ونلتجىء إلى بقية الظاهرات الاجتماعية ؛ فأجر العمال مثلاً لا يتوقف فقط على العلاقة بين « العرض والطلب » بل على علاقات أخرى اجتماعية أخلاقية كنظرتنا إلى الشخص الإنسانى واعتباره وفكرتنا عنه وتقديرنا له من حيث هو إنسان

فواضح إذن من التحليل السابق كيف أن علم الاجتماع لا يدرس مشكلة واحدة بل عدة مشاكل ، بحيث لا يمكن لإنسان أن يلم بمشاكله جميعها ، بل لا بد من أن يتخصص فى إحداها . وليس هذا يعنى أن ليس هناك علم كلى تركيبى يجمع النتائج الهامة لكل فرع من هذه الفروع الجزئية ؛ فإنه مهما كانت الظاهرات الاجتماعية مختلفة ومتعددة ، فإنها ليست إلا أنواعاً لجنس واحد . ومن الممكن دراسة ما يؤلف وحدة الجنس وما يميز الظاهرة الاجتماعية فى ذاتها . والعلم الذى يهتم بذلك هو علم الاجتماع العام sociologie generale الذى يستخرج القوانين العامة من الجزئيات . وهذا هو الجانب الفلسفى لعلم الاجتماع

ثالثاً — المنهج الاجتماعى

بعد ما سبق يجب علينا أن نبين المنهج المتبع فى دراسة هذا العلم

إن الشاكل الرئيسية فى علم الاجتماع تتلخص فى البحث عن كيفية تكوين نظام سياسى أو قانونى أو دينى الخ ... وعن أسباب وجود تلك النظم . والتاريخ المقارن هو أحسن وسيلة تساعد الاجتماعى على حل هذه المسائل . فالنظم الاجتماعية معقدة أشد التعقيد ومركبة من أجزاء عديدة ، فلكى نفهمها لا بد لنا من أن ندرس كلاً من هذه الأجزاء على حدة ، لأننا لن نفيد شيئاً من دراسة النظام كاملاً على ما هو عليه الآن ، بل لا بد من الرجوع إلى بداية نشوئه ومتابعة تطوره خلال التاريخ ملاحظين ارتباط هذه الأجزاء المنفصلة بعضها ببعض حتى يصل النظام الاجتماعى إلى شكله الحالى . . . لنأخذ مثلاً لذلك ظاهرة القرابة وهى من الظاهرات التى تبدو بسيطة ؛ فإننا حينما نحاول دراستها تظهر لنا لأول وهلة فكرة القرابة الأبوية ؛ ولكننا إذا تقينا خلال التاريخ ظهرت لنا فكرة أخرى وتصور آخر عن القرابة وهى القرابة التى تنتمى إلى الأم ؛ فهناك عائلات نعرفها خلال دراسة التاريخ لا تعرف إلا هذا النوع الأخير من القرابة ، ولا تلعب القرابة الأبوية فيها إلا دوراً ثانوية . ولكن القرابة الآن مزدوجة ، تعتبر الناحية الأبوية كما تعتبر الأم ، فكيف وصل هذا النظام إلى ذلك ؟ هنا أيضاً نتبع خلال التاريخ مرور هذه الظاهرة فى كلتا الحالتين خلال حضارات مختلفة ، حتى يندمجا معاً ويصلا إلينا على هذه الصورة الحالية المزدوجة . فبالتاريخ إذن نفسر ونبين علل الظاهرات الموجودة ؛ والتاريخ يلعب فى نظام الحقائق الاجتماعية دوراً يماثل الدور الذى يلعبه

الميكرسكوب فى نظام الحقائق الفيزيقية

وبذلك يمكن القول إن علم الاجتماع هو إلى حد كبير نوع من التاريخ . والمؤرخ أيضاً يعالج الظاهرات الاجتماعية ، ولكنه يعتبرها من ناحية خاصة من حيث تعلقها بشعب من الشعوب فى زمن معين وفى مرحلة معينة من مراحل تطوره . أما الاجتماعى فإنه يحاول الوصول إلى علاقات عامة وقوانين كلية عن المجتمعات المختلفة . نعم قد يدرس دراسة خاصة ظاهرة ما مثل حالة الدين أو القانون مثلاً فى فرنسا أو انكلترا أو روما أو الهند فى هذا القرن أو ذاك ، ولكن مثل هذه الدراسات إنما هى فى الواقع وسائل فقط للوصول إلى بعض عوامل الحياة الدينية على وجه العموم ؛ ولذا فإن الاجتماعى يقارن فى دراستين مجتمعات من نفس النوع أو بين مجتمعات من أجناس مختلفة ليتأدى إلى ما يريد

وهناك منهج آخر عند دوركايم غير التاريخ ، وهذا المنهج نستخدمه حينما نبحث لا عن كيف تكوّن نظام اجتماعى ما ، بل سبب تمثل هذا النظام أو هذه الظاهرة فى هذه المجتمعات تمثلا متفاوتاً . مثلاً حينما نعرض لدراسة ظاهرة مثل جريمة القتل ، فإننا بدلا من أن نبحث أين تأتى هذه الظاهرة ، نتساءل عن أسباب تفاوت حظ المجتمعات المختلفة منها ، فبعضها تشيع فيها بكثرة ، وبعضها لا تظهر فيها إلا قليلاً . وكذلك الحال فى ظاهرة تفاوت الزواج والطلاق كثرة وقلة فى المجتمعات المختلفة وهكذا . ففى مثل هذه المسائل نلجأ إلى الإحصاء la statistique (١)

(١) مع أن دوركايم لم يذكر فى هذه المقالة إلا الطريقة المقارنة والاحصاء كمنهجين اجتماعيين ، إلا أن هناك طرقاً أخرى تستعمل كمنهج أيضاً وهى : التحقيق العام L'enquete وهو يستخدم لدراسة الظاهرات الحاضرة القائمة أو التى كانت فى الماضى القريب ، كالتحقيق فى الجرائم مثلا . ثم التحقيق الخاص monographie ، وميدان بحثه ضيق ، ويتناول موضوعاً واحداً كدراسة أسرة معينة من جميع نواحيها وتعميم ما يتوصل إليه من نتائج ، وسحبها على الأسر الأخرى المماثلة ، وهذا التعميم من العيوب التى تؤخذ على هذه الطريقة . ثم هناك الوثائق المكتوبة documents ecrits كدراسة القانون والمنشورات الحكومية ودلائل المحركات وغير ذلك . وهذه الطرق على العموم فائدتها أقل من المنهجين اللذين ذكرهما دوركايم هنا . والمنهج لا بد له من شروط ، وقد بين دوركايم هذه الشروط فى كتابه : قواعد المنهج الاجتماعى Les règles de la methode sociologiques ، وهذه الشروط هى : ١ — وجوب اعتبار الظاهرات الاجتماعية كالأشياء ٢ — وجوب نبذ كل فكرة سابقة عن الظاهرة التى تعالجها ٣ — تعريف الظاهرات التى تدرسها وتحديدها وتوضيح أنواعها المختلفة ومابينها من فروق ٤ — عدم التحيز إلى بيئة معينة ، بل يجب الفضاء على حساسية عالم الاجتماع الخاصة ٥ — وجوب التفرقة بين الظاهرات الصحيحة السليمة والظاهرات الشاذة المريضة . (راجع فى ذلك كتاب قواعد المنهج الاجتماعى لدوركايم . كذلك استفدت فى كتابة هذه الحاشية بمحاضرات علم الاجتماع التى ألقاها الأستاذ عبد العزيز عزت مدرس علم الاجتماع بجامعة فؤاد الأول على طلبة قسم الفلسفة بجامعة فاروق الأول عام ١٩٤١)

وسهما يكن المنهج الخاص الذى يتبعه الاجتماعى فى دراسته فإنه يجب عليه حين يدرس ظاهرة ما أن يتناسى تماماً كل فكرة قد يكون كونها لنفسه فيما سبق ، وأن يتناول الظاهرة كما يتناول علماء الطبيعة والكيمياء والفسيولوجيا والسيكولوجيا موضوعات دراستهم ، وإن كان من الصعب تحقيق ذلك فى علم الاجتماع ، لأننا نكوّن أثناء حياتنا اليومية بعض أفكار عن الأخلاق والقانون والمعاملات الاقتصادية وغير ذلك . ومن العسير نسيان هذه الأفكار .

(الأسكندرية) أحمد أبو زيد

اليوم ١٨ أغسطس

فى سينما الكورسال أربع حفلات يومياً